مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

المغرب من انتخابات إلى أخرى:
المشهد السياسي والحزبي ومستقبل حزب العدالة والتنمية

محمد السبيطلي
باحث رئيس | أغسطس ٢٠١٧م
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المغرب من انتخابات إلى أخرى:

المشهد السياسي والحزبي ومستقبل حزب العدالة والتنمية

ملخص

يسعى هذا التقرير إلى رصد الانتخابات المغربية التي جرت عام ٢٠١٦م، وتَقدَّم فيها حزب (العدالة والتنمية) على سائر الأحزاب المغربية؛ لكنَّ تقدُّمه هذا لم يمنحه فرصة تشكيل الحكومة منفرداً، وكان عليه البحث عن حزب، أو أحزاب تشاركه في تشكيلها. الأحزاب المغربية تفننت في وضع العراقيل أمام العدالة والتنمية بغية إزاحته عن تشكيل الحكومة، ما جعل عبدالإله بنكيران يستغرق خمسة أشهر دون النجاح في مسعاه، واضطر المؤسسة الملكية إلى استدعاء شخص آخر من الحزب بدلاً من بنكيران، هو سعد الدين العثماني، الذي نجح في تشكيلها خلال خمسة عشر يوماً.

ما الذي فعله العثماني، وأخفق فيه بنكيران، وما التحالفات التي عُقدت، وما آثارها على المستقبل السياسي والحزبي في البلاد، وما الضغوط التي مارستها (الدولة العميقة) على بنكيران وحزبه معاً، وتسببت في عجزه عن تشكيل الحكومة، وما الذي اضطر العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى تقريع الأحزاب المغربية، وتذكيرها بدور المغرب اليوم في القارة الأفريقية، وما العقبات التي واجهت تشكيل الحكومة، وما أثر ذلك على مستقبل الأحزاب، ولاسيما العدالة والتنمية؟

هذا التقرير الخاص عن الانتخابات التشريعية المغربية يحمل في طياته الأسئلة والأجوبة جميعاً.

مقدمة

حقق حزب العدالة والتنمية المغربي تقدُّماً ملحوظاً في الانتخابات التشريعية التي نُظمت يوم ٧ أكتوبر ٢٠١٦م؛ إلا أن ذلك لم يُمَكِّنه من تشكيل حكومة دون الاستناد إلى ائتلاف حزبي واسع؛ خصوصاً أن حزب الأصالة والمعاصرة (حزب «الجرار» كما يُسمَّى في المغرب باعتبار شعاره الانتخابي، هو: الجرار) حقَّق، بدوره، نتائج مهمَّة جعلته يحتل المرتبة الثانية، وتجاوز الوضع السيئ الذي وجد نفسه فيه على إثر حركة الاحتجاج سنة ٢٠١١م، وكان من بين المستهدفين فيها، وبذلك سيكون حزب الجرار أهم الأحزاب المعارضة في البرلمان.

أحدثت هذه النتائج تغييراً جوهرياً على مستوى الخريطة الحزبية؛ إذ تراجعت مكانة بعض الأحزاب والتشكيلات السياسية التاريخية، وهي، وإن كانت انعكاساتها غير حاسمة على مستوى الحزب القائد للحكومة، إلا أنها - أي النتائج - عَقَّدَتْ مهمته في تشكيل الحكومة؛ وبذلك يمكن القول: إن نتائج الانتخابات التشريعية فتحت آفاقاً سياسية وحزبية جديدة قد تؤدي - بصورة ما - إلى تأسيس مشهد سياسي مختلف عن ذلك الذي تشكَّل على إثر انتخابات ٢٠١٢م. وكانت الحملة الانتخابية التي خاضتها الأحزاب قد تمت في سياق تنافس حاد، وخاصة بين الحزبين الكبيرين: العدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة. فالحزب الذي كان يقود الحكومة منذ ٢٠١٢م وجد نفسه في مرمى نيران خصومه الذين كانوا في المعارضة وخارج الحكومة، لكنه كان أيضاً هدف انتقادات لاذعة وُجِّهَتْ إليه من بعض أحزاب الائتلاف الحاكم نفسه.

أسئلة متعددة تطرحها نتائج هذه الانتخابات؛ سواء من حيث نسبة المشاركة فيها، أم من حيث أسباب التقدُّم الذي حققه حزب الأصالة والمعاصرة، أم صمود حزب العدالة والتنمية وتقدُّمه على بقية الأحزاب، أم تراجع الأحزاب التاريخية الكبرى. وهي كذلك تطرح أسئلة حول مسار تشكيل الحكومة الطويل، الذي استمر خمسة أشهر وانتهى بإعفاء بنكيران وتعيين العثماني، خصوصاً أن السياق الإقليمي والدولي اختلف عمَّا كان عليه عقب الثورات العربية وحركة ٢٠ فبراير في المغرب. فهل يمكن القول: إن الدولة العميقة، أو ما يُطلق عليه في المغرب (المخزن)، تخلَّت في النهاية عن بنكيران رغم ما أظهره من "كياسة" نسبية في التعامل مع المؤسسة الملكية في أثناء ترؤسه الحكومة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦م، وما قدَّمه من تنازلات في هذا السياق؟ في حين تعمل الأحزاب الإدارية بالتعاون مع الدولة العميقة على الحدِّ من نفوذ حزب بنكيران، وإن استدعى الأمر الاستنجاد بشخصية أخرى من الحزب نفسه تكون أقل كاريزمية؛ وبالتالي أقل تصلباً منه وأكثر تعاوناً معها؟

عندما يجري الحديث عن الأحزاب المغربية المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية؛ سواء التشريعية منها، أم المحلية والمناطقية، فذلك يعني أننا نتحدث عن تشكيلات حزبية عريقة في مسارها السياسي، ولها تاريخ من المشاركات في مثل هذه الانتخابات والحكومات المتتالية، وبالتالي يمكن من خلال فحص نتائج الانتخابات السابقة التوصل إلى تحديد ورسم الخريطة الحزبية للمغرب، وهي خريطة تتسم بعدم الاستقرار، وتشهد تغييرات مهمّة، وخاصة خلال العقدين الأخيرين؛ إذ يُلحظ تراجع بعض الأحزاب وظهور أخرى وبروزها، في حين نجد أحزاباً تحظى بدعم المؤسسة الحاكمة منذ انطلاقتها. كل هذا يتم في سياقٍ كثيراً ما تُحدِّد معالمه الدولة العميقة.

إن الظروف المتباينة التي تعمل في سياقها هذه الأحزاب، وسط ما يُسمَّى في المغرب بـ«التحكُّم»، أفقد الأحزابَ وشريحةً مُهمةً من الطبقة السياسية مصداقيتها، وشكَّل أحد أهم أسباب تلاشي الأحزاب التقليدية؛ ما فتح المجال أمام تشكُّل قوى «إصلاحية» جديدة. لذلك يمكن القول: إن الأحزاب المغربية اختلفت مساراتها بحسب علاقاتها بالمؤسسة الحاكمة وممارستها أو مشاركتها في السلطة.

التوازنات الحزبية قبل انتخابات أكتوبر ٢٠١٦م

التوازنات في ضوء نتائج انتخابات ٢٠١٥م

شكلت الانتخابات البلدية والجهوية التي تمت يوم الجمعة ٤ سبتمبر ٢٠١٥م تنافساً بين ثلاث كتل حزبية عامة، تمثلت الأولى منها في التحالف الحكومي الرباعي، والثانية في أحزاب المعارضة الكبرى، وهي كذلك أربعة، أما الكتلة الثالثة فتمثلت في تشكيلات سياسية أخرى؛ لكنها قوى غير معتبرة بالمقارنة مع سابقتيها. وقد تقدَّم إلى هذه الانتخابات مرشحون عن نحو ٣٠ تكتلاً حزبياً وسياسياً، وتجاوزت نسبة المشاركة ٥٣٪ من أكثر من ١٥ مليون ناخب مسجل، دُعوا إلى اختيار نحو ٣١ ألف ممثل لهم في المجالس الجهوية والمجالس البلدية، وهي الأولى في ظل الدستور الجديد الذي جاء على إثر احتجاجات ٢٠١١م. اكتسبت هذه الانتخابات أهميتها من كونها باكورة الاستحقاقات منذ وصول التحالف الحكومي الحالي الذي يتزعمه حزب العدالة والتنمية إلى السلطة على إثر أحداث ٢٠١١م. فنتائجها تعكس التوازنات السياسية، وثقل الأحزاب لدى الرأي العام والكتل الناخبة عموماً، وكذلك مدى ثقة الناخب المغربي بهذه التشكيلات الحزبية والسياسية. هذا إلى جانب اعتبارها مؤشراً على مدى رضا الرأي العام عن أداء التحالف الحكومي الذي يرأسه حزب العدالة والتنمية؛ ما يجعلها تمثل اختباراً حقيقياً للحزب الذي يترأس التحالف الحكومي، لكنها أيضاً تمثل اختباراً لأحزاب المعارضة الكبرى، مثل: حزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في قدرتها على الاستفادة من التداعيات السلبية التي طالت الأحزاب الحاكمة على إثر الثورات العربية في سنة ٢٠١١م.

تُعَدُّ نسبة المشاركة في هذه الانتخابات معقولة، وهي أعلى بقليل من نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية لسنة ٢٠٠٩م التي كانت حينها ٥٢,٤٪، ومع ذلك تظل نسبة العزوف عن المشاركة مرتفعة، وكان يُفترض أن تكون النسبة أعلى من ٥٣٪ بكثير بالنظر إلى الرهانات المهمة المترتبة على هذه الاستحقاقات، وباعتبار أن الجهات حصلت - بمقتضى إصلاحات ٢٠١١م - على سلطات واسعة، وكذلك موازنات مالية كبيرة، وهذا يعني مشاركةً أكبر من الجهات في الإدارة والتنمية المحلية، ويعني شكلاً جديداً من اللامركزية في تصريف وتسيير شؤون الأهالي على مستوى المناطق والجهات. تواضع نسبة المشاركة، على أهميتها، يعود إلى فتور نسبي اعترى الرأي العام الذي تمت تعبئته في أثناء الموجات الاحتجاجية سنة ٢٠١١م، كما يعود إلى مقاطعة بعض الأحزاب والجماعات التي ظلت خارج الأُطر السياسية والتنظيمية الحالية، ويُشار هنا إلى أن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات جاءت أفضل من نسبة المشاركة في انتخابات الغرف المهنية، التي شهدت -

بدورها - تراجعا عمَّا كانت عليه سنة ٢٠٠٩م، حيث كانت حينها تمثل ٤٦٪، إلا أنها في هذه السنة (٢٠١٥م) لم تتجاوز ٤٣٪[١].

ومنذ الوهلة الأولى يتكون لدى متابع الانتخابات الجهوية والبلدية انطباعٌ مفاده أن هذه الاستحقاقات جاءت بنتائج غير حاسمة؛ بل قد يكون فيها قدرٌ من التباين والغموض؛ فمن جهة، تقدمت كبرى أحزاب المعارضة في الانتخابات البلدية، وجاء حزب العدالة والتنمية في المرتبة الثالثة بحصوله على نسبة ١٥,٩٪ (بحصوله على ٥٠٢١ مقعداً)، في حين جاء حزب الأصالة والمعاصرة في المرتبة الأولى بنسبة ٢١,١٪ (بحصوله على ٦٦٥٥ مقعداً)، وجاء حزب الاستقلال في المرتبة الثانية بنسبة ١٦,٢٪ (بحصوله على ٦١٠٦ مقاعد). ومن جهة أخرى تقدَّم حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الجهوية، وجاء في المرتبة الأولى بحصوله على نسبة ٢٥,٦٪ (حصد ١٧٤ مقعداً من إجمالي ٦٧٨ مقعداً)، تبعه أهم أحزاب المعارضة، وهو: الأصالة والمعاصرة الذي حصل على ١٣٢ مقعداً بنسبة ١٩,٤٪. أما حزب الاستقلال فحصل على المرتبة الثالثة بنسبة ١٧,٥٪ (١١٩ مقعداً).

وفي الحقيقة تختلف الانتخابات البلدية عن الانتخابات الجهوية، وتختلف عنهما أيضاً الانتخابات التشريعية؛ إلا أن جميعها يمثل مؤشرات مهمَّة على مدى انتشار الأحزاب والتشكيلات السياسية، وكذلك مدى شعبية أبرز رجالاتها، وخاصة المرشحين منها؛ فَتَقَدُّمُ الأصالة والمعاصرة في القرى والمدن الصغيرة يقابله تراجعه في المدن الكبرى المكتظة بالسكان، وهذا عكس الصورة التي عليها حزب العدالة والتنمية الذي تقدَّم في أكبر المدن، إذ جاء الأول في ثلاث من أربع مناطق هي الأكثر كثافة سكانية، هي: الدار البيضاء وفاس والرباط، وأسقط كثيراً من الشخصيات التاريخية والمهمَّة في أحزاب المعارضة، لعل أهمها: الأمين العام لحزب الاستقلال حميد شباط في مدينة فاس أهم معاقله. ومن الواضح أن أحزاب المعارضة التي تراجعت في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١١م، على إثر الاحتجاجات الشبابية، عادت بقوة سنة ٢٠١٥م لتفرض وضعاً حزبياً وسياسياً جديداً، مستفيدةً من تراجع زخم الثورات العربية عموماً. ومن الواضح أيضاً قدرتها على توظيف شبكة علاقاتها القديمة التي شكلتها عندما كانت في السلطة، وخاصة حزب الأصالة والمعاصرة، الذي يتعامل مع شبكة علاقات تشمل كثيراً من الأعيان والوجهاء المحليين في الأرياف والقرى والمدن الصغرى، وعدداً من جماعات المصالح المحليّة.

جاءت هذه النتائج الإيجابية بالنسبة إلى حزب الأصالة والمعاصرة تتويجاً لمسار عودته القوية نسبياً الذي لوحظ في انتخابات الغرف المهنية، حيث حصل على ٤٠٨ مقاعد، مقابل ٣٥١ مقعداً لحزب الاستقلال، و٣٢٦ مقعداً لحزب التجمع الوطني للأحرار؛ في حين احتل حزب العدالة والتنمية المرتبة الخامسة بحصوله على ١٩٦ مقعداً فقط[٢]؛ إلا أن انتصارات المعارضة هذه تظل نسبية، ومحدودة، وموضعية؛ بل بدت أحزاب المعارضة كأنها قروية أكثر من كونها حضرية، كما فشلت نسبياً في استمالة الصوت الشبابي في المدن.

---

(١) انظر موقع "حرية برس": البام يتصدر نتائج انتخابات الغرف المهنية. تمت زيارة الموقع بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٥م.

(٢) انظر موقع البوابة الوطنية، مقالة بعنوان: "النتائج النهائية لانتخاب أعضاء الغرف المهنية"، بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٥م https://goo.gl/E3NFZQ

وقد شهدت هذه الاستحقاقات تنافساً حاداً بين الشخصيات الحزبية والسياسية من الصف الأول على رئاسة المجالس الجهوية (رؤساء أحزاب، ووزراء)، نظراً لمنح الجهات صلاحيات واسعة وموازنات معتبرة؛ فمصطفى الباكوري[٣] الأمين العام السابق للأصالة والمعاصرة تقدَّم لرئاسة جهة «الدار البيضاء - سطات»، وكذلك الأمين العام لحزب الحركة الشعبية محمد العنصر الذي تقدَّم لرئاسة «جهة فاس - مكناس»[٤]، في منافسة قاسية مع حميد شباط الأمين العام لحزب الاستقلال، الذي خسر الانتخابات البلدية في مدينة فاس التي كان يديرها منذ مدة طويلة[٥]، ومرشح حزب العدالة والتنمية لعمادة الدار البيضاء الوزير عبدالعزيز العماري[٦]. وهناك كثيرون غيرهم؛ سواء من الصفوف الأولى، أم الثانية لكوادر الأحزاب والتشكيلات السياسية.

حاولت المعارضة التي تتكون من أحزاب عريقة وتاريخية، هي: حزب الاستقلال (تأسس سنة ١٩٤٤م)، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (تأسس سنة ١٩٧٥م)، والاتحاد الدستوري (تأسس سنة ١٩٨٣م)، وحزب الأصالة والمعاصرة (تأسس سنة ٢٠٠٨م)، السيطرة على أغلب المجالس الجهوية، فهي تريد رئاسة ثلثي المجالس الجهوية، وقد استطاعت معالجة الأمر وتحقيق نجاحات في انتخابات رؤساء المجالس الجهوية بتحالفها مع بعضها بعضاً من جهة، وقدرتها على استمالة بعض الأصوات من خارج تحالف المعارضة من جهة أخرى، وهو ما حدث فعلاً في انتخابات رؤساء الجهات التي تمت يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١٥م بتمكُّن حزب الأصالة والمعاصرة المعارض من الحصول على رئاسة خمسة مجالس جهوية من إجمالي اثني عشر مجلساً، في مناطق مهمة، مثل: جهة الدار البيضاء - سطات، وجهة طنجة - تطوان، وكذلك جهة مراكش - آسفي، في حين تمكَّن حزب الاستقلال من رئاسة جهتين فقط، وكذلك حزب التجمع الوطني للأحرار، وبذلك عجز حزب العدالة والتنمية عن تجسيد انتصاراته في الجهات بالحصول على رئاساتها؛ إذ لم يحصل إلاَّ على رئاسة محافظتين فقط، هما: جهة الرباط - سلا - القنيطرة، وجهة تافيلالت - درعة.

تراجع نسبي للتحالف الحكومي

كان كثير من المراقبين والمتابعين يتوقعون تصويتاً عقابياً ضد الائتلاف الحكومي بسبب سياسات الحكومة التقشفية، وعدم محاربة الفساد - وهو الشعار الذي كان يرفعه دوماً حزب العدالة والتنمية -؛ إلا أن هذا التصويت العقابي لم يتم، إذ حصل حزب بنكيران على مليون وخمسمائة ألف صوت، في حين حصل منافسه، حزب الأصالة والمعاصرة، على مليون وثلاثمائة ألف صوت. أما حزب الاستقلال فقد جاء في

(٣) مصطفى الباكوري الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة منذ سنة ٢٠١٢م، وهو مهندس، وخبير مالي.

(٤) محمد العنصر الأمين العام لحزب الحركة الشعبية منذ ١٩٨٦م، وشغل عدّة مناصب وزارية منذ الثمانينيات، وكان وزيراً للداخلية في حكومة بنكيران سنة ٢٠١٢م. وحزب الحركة الشعبية يعد من التشكيلات السياسية المغربية التاريخية.

(٥) حميد شباط الأمين العام لحزب الاستقلال منذ ٢٠١٢م.

(٦) عبدالعزيز العماري وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، المدير العام للحزب، وهو مهندس، ورجل قانون، ومتخصص في الإدارة، وله خبرة في العمل في القطاعين العام والخاص، وتحمل مسؤوليات برلمانية.

المرتبة الثالثة بمليون وسبعين ألف صوت فقط[٧]. ويُذكر هنا أن حزب العدالة والتنمية، بالمقارنة مع نتائج الانتخابات البلدية التي نُظمت سنة ٢٠٠٩م، ضاعف عدد الأصوات التي حصل عليها نحو ثلاث مرات، إذ كانت حينها زهاء ٦٠٠ ألف صوت فقط. ويظل السؤال عن كيفية استثمار الائتلاف الحكومي هذه النتائج في انتخابات المجالس البلدية، ولاسيما في المدن الكبرى والمتوسطة.

هنا تجدر الإشارة إلى أنه، منذ بداية مرحلة الاستعداد للانتخابات، لُوحظت بوادر التقارب المحلي بين بعض الممثلين والمرشحين من أحزاب مختلفة، في خلاف واضح لتوجيهات وتعليمات القيادات المركزية للأحزاب التي تدعو إلى التزام قواعد التحالفات المركزية؛ سواء في صفوف الائتلاف الحاكم، أم تحالف المعارضة، وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى حدوث تجاذبات بين المتحالفين أنفسهم، في هذا المعسكر أو ذاك، برغم حسن النوايا المعلن.

وفي هذا السياق أخلَّ حزب التجمُّع الوطني للأحرار (رشيد الطالبي العلمي، رئيس البرلمان) بالتزاماته مع الائتلاف الحاكم بترشُّحه لرئاسة جهة تطوان في مخالفة للاتفاق المعلن، كونها الجهة التي يسعى حزب العدالة والتنمية للحصول على رئاسة بلديتها. والعدالة والتنمية تنازل لصالح حزب التجمُّع الوطني للأحرار عن رئاسة بلدية جهة سوس - ماسة، مع أن التجمع لم يحصل فيها إلا على ١١ مقعداً مقابل ٢٣ مقعداً حصل عليها العدالة والتنمية.

كما شهدت انتخابات عُمد المدن ورؤساء مجالس الجهات تحالفات وتحالفات مضادة لم تُراع فيها قواعد الانضباط والتضامن بين الأحلاف المتقابلة. وعلى الرغم من تصريحات قيادات أحزاب تحالف المعارضة - عقب صدور النتائج - أنها لا تنوي الدخول في تحالفات جديدة مع حزب العدالة والتنمية؛ إلا أنه لُوحظ في بعض المناطق تقاربٌ بين الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية، وفي مناطق أخرى تحالُف الاستقلال مع العدالة والتنمية. فالمسألة كانت خاضعة لحسابات محلية وجهوية دقيقة لمختلف التوازنات والمصالح السياسية المتبادلة. ومع أن الائتلاف الحكومي شهد بعض التجاذبات نتيجة تحالفات خارج دائرته، تمكن حزب العدالة والتنمية، في انتخابات رؤساء البلديات التي تمت يوم ١٤ سبتمبر ٢٠١٥م، من الفوز بعُمدية ست مدن كبرى، هي: الدار البيضاء، والرباط، وفاس، ومراكش، وأغادير، وطنجة، وفي بعضها فاز بالإجماع. كما تمكن من الحصول على عُمدية عدد من المدن ذات الحجم المتوسط، مثل: القنيطرة، والمحمدية، وغيرهما. مثل هذه التحالفات مع المعارضة كان لها صدى سلبيٌّ داخل تحالف الأغلبية الحكومية، لكن لم يكن له تأثير كبير. أما موقف حزب الاستقلال، الذي جاء مباشرة بعد الانتهاء من انتخاب المجالس البلدية والجهوية، وتمثل في فك ارتباطه بتحالف المعارضة وتوجُّهه نحو مساندة نقدية للائتلاف الحاكم، فهو أهم مخرجات هذه الانتخابات. وهناك أمر يوحي بإعادة تشكُّل التحالفات السياسية والحزبية المستقبلية استعداداً للانتخابات التشريعية بعد سنة من هذا التاريخ، فحزبُ الاستقلال يمضي نحو مواجهة حزب الأصالة والمعاصرة الفائز الأهم في الانتخابات الأخيرة.

(٧) جريدة الشرق الأوسط، ٦ سبتمبر ٢٠١٥م.

الحملة الانتخابية والخريطة الحزبية قُبيل الانتخابات التشريعية في أكتوبر ٢٠١٦م

بحسب المصادر المغربية الرسمية، تنافس في الاستحقاقات التشريعية التي جرت يوم ٧ أكتوبر ٢٠١٦م نحو ثلاثين حزباً، لشغل مقاعد البرلمان المغربي التي عددها ٣٩٥ مقعداً. وقد بلغ عدد المرشحين ٦٩٩٢ مرشحاً، في حين بلغ عدد اللوائح الانتخابية الممثلة للأحزاب المتنافسة ١٤١٠ لائحة. وقد بلغت الدوائر الانتخابية في الأقاليم والعمالات ٩٢ دائرة، وتوزعت المقاعد البرلمانية إلى فئتين: الأولى خاصة بالمقاعد المتنافَس عليها في الدوائر الانتخابية، وعددها ٣٠٥ مقاعد، بينما كانت الفئة الثانية خاصة بالتصويت الوطني، ويبلغ عدد المقاعد المخصصة لها ٩٠ مقعداً، خُصِّص ثلثاها؛ أي (٦٠ مقعداً)، للمرأة، والثلث المتبقي (٣٠ مقعداً) للشباب، وقد بلغ عدد المسجلين الذين يحقُّ لهم التصويت دون غيرهم خمسة عشر مليوناً وسبعمائة ألف ناخب.

كما أن ما ميَّز الانتخابات التشريعية الأخيرة هو تغيُّر ما يُطلق عليه: العتبة الانتخابية، التي كانت في السابق ٦٪ وأصبحت أخيراً ٣٪ فقط، ولعل هذا التخفيض يسهم في تمثيل عدد كبير من الأحزاب تحت قبّة البرلمان؛ إلا أن سلبيته تتمثل في تشتُّت الأصوات، وزيادة العراقيل التي تقف أمام تشكيل الأغلبية من قِبَلِ الأحزاب الكبرى. والأغلبية التي يمكن أن تسمح للحزب الفائز انتخابياً تتمثل في الحصول على ١٩٨ مقعداً، وهو أمر لا يمكن أن يحققه حزب بمفرده نتيجة القانون الانتخابي المعتمد.

بدأت الحملة الانتخابية للتشريعيات في المغرب بصورة مبكرة، بعد صدور نتائج الانتخابات المحلية والمناطقية في شهر سبتمبر ٢٠١٥م، التي عكست التوازنات الحزبية عموماً، والتقدُّم الكبير للحزبين الرئيسيين في البلاد. وكانت المعارضة المغربية قد صرَّحت، على إثر صدور نتائج الانتخابات المحلية التي تقدَّم فيها حزب الأصالة والمعاصرة، أنها لن تنخرط نهائياً في أي تحالف يقوده حزب العدالة والتنمية[٨]. ولعل المعارضة المغربية انطلقت من قراءةٍ لنتائج الانتخابات البلدية والمناطقية مفادها أن حزب بنكيران لن يتبوأ موقع الصدارة في الانتخابات التشريعية لشهر أكتوبر ٢٠١٦م، ومن ثمَّ؛ لن يتمكن من تشكيل حكومة يرأسها الأمين العام للحزب، وبناء على ذلك ترفض المعارضة أن تدخل في تحالف يرأسه حزب العدالة والتنمية، لكنها تقبل به ضمن تحالف واسع قد يتزعمه حزب الأصالة والمعاصرة[٩].

وقد أكد إلياس العماري، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، سبب رفضهم العدالة والتنمية المتمثل في الخلفية الدينية لهذا الأخير، لذلك ذكر أن سبب اتخاذ المعارضة هذا الموقف يعود إلى طبيعة «المشروع السياسي والمجتمعي للعدالة والتنمية الذي يملك تأويلاً خاصاً للإسلام»، وأن هذا الحزب «دولة موازية تعمل في الظل، ومشروعهم لا يشمل المغرب وحده؛ بل كل مكان»[١٠]. ويمكن قراءة مثل هذا الموقف، ومثل هذا التصريح للمعارضة المغربية في سياقين، أولهما: يكشف استمرار موقف مبدئي كانت تتبناه هذه

(٨) الموقع الإخباري "الوطن" بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٥م، مقالة بعنوان: "المعارضة المغربية: لن ندخل تحالفاً بقيادة "الإسلاميين" https://goo.gl/7wpHk0

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

الأحزاب منذ ما قبل مرحلة «الربيع العربي»، تمثل في مواجهة العدالة والتنمية وحَصْره في زاوية ضيقة داخل البرلمان، وفي أفضل الحالات جعل مشاركته في الحكومة محدودة للغاية. أما السياق الثاني، فهو انطلاق الحملة الدعائية للتشريعيات في وقت مبكر، وقد اختار حزب الأصالة والمعاصرة شعاراً انتخابياً، هو: «التغيير الآن»، فقد كان يُقيِّمُ عمل الحكومة طوال السنوات الخمس الماضية بالفشل، لكنّه، في الوقت نفسه، يعترف بأنه لم يكن من الضروري تقديم تقييم شامل لعمل الحكومة باعتبار أن نتائجها كانت كارثية وماثلة للعيان، بحسب قوله[١١].

وفي حين استهدف بعض الأحزاب المعارضة برنامج الحكومة منذ ٢٠١٢م إلى تاريخ الانتخابات التشريعية في أكتوبر ٢٠١٦م، ذهبت أحزاب أخرى إلى استهداف الأمين العام لحزب العدالة والتنمية وحزبه، فاتُّهم بأنه كان دائماً يهاجم «التحكُّم» ويمارسه في الوقت نفسه؛ فمنذ صدور نتائج انتخابات سبتمبر ٢٠١٥م، وعلى إثر الصراع الذي ظهر بين حزب العدالة والتنمية وحزب التجمُّع الوطني للأحرار، بسبب التحالفات، اتجه حزب «الحمامة» (أي حزب التجمُّع الوطني للأحرار) إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع حزب بنكيران على الرغم من أنه جزء من التحالف الحكومي.

وفي هذا السياق جاءت تصريحات صلاح الدين مزوار- الأمين العام لحزب التجمع الوطني للأحرار قبل انتخاب عزيز أخنوش بدلاً منه في الأمانة العامة - التي أشار فيها إلى ما يشبه نهاية العلاقة بين حزبه والحزب الذي يرأس الحكومة، ولعل خطاب حزب التجمع الوطني للأحرار الذي تبلور بعد انتخابات سبتمبر ٢٠١٥م سيكون أساس التعامل مع العدالة والتنمية بعد انتخابات ٢٠١٦م؛ ففي كلمة مطولة ألقاها في افتتاح أشغال المجلس الوطني للحزب، قال مزوار: «رئيس الحكومة كان يعتبرنا أعداء، قبل أن يتخذنا أصدقاء حين التحقنا بحكومته، واليوم يتهمنا بالخونة، وهذا خطاب خطير نسمعه لأول مرة في الحياة السياسية؛ فالمغاربة لم يسبق لهم أن نعتوا أحداً بالخائن إلا في مرحلة الصراع من أجل الاستقلال من براثن الاستعمار»[١٢].

وأضاف مزوار: «إن ما يجمع أحزاب الأغلبية الحكومية هو ائتلاف وليس تحالفاً». كما وصف خطاب العدالة والتنمية بـ«المنطق الخطير والدخيل على المجتمع والمشهد السياسي المغربي»[١٣]. وقال: إن «الالتزام لم يلغِ حقنا في الانفتاح على فعاليات سياسية وفق مواقع معينة، وظروف معينة. وهذا الذي قسَّم الساحة السياسية إلى حلفاء وأعداء - في إشارة إلى بنكيران - ما كا يحشمش (أي إنه لا يستحي)[١٤]، وإذا استفحل الأمر لا قدَّر الله سيؤدي إلى تفرقة، وهي بذور الفتنة، وهذا منطق مناقض لروح الديمقراطية»[١٥].

هكذا يرى حزب التجمع الوطني للأحرار السياق السياسي وكيف تغيَّر عمّا كان عليه سنة ٢٠١١ و٢٠١٢م، وعليه يجب أن تتغير قواعد التحالفات السياسية والحزبية، وتعديل الموقف من حزب العدالة والتنمية الذي

---

(١١) انظر موقع: ميديا ٢٤، مقالة: إلياس العماري: حزبنا هو الهيئة السياسية رقم ١ في المغرب. حديث أدلى به العماري لوكالة الأنباء المغربية بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/CdZtdR

(١٢) انظر موقع هسبريس المغربي، مقالة بعنوان: "مزوار: بنكيران ما كا يحشمش.. وحزبه يسعى إلى الحكم والهيمنة" بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٦م. https://goo.gl/vP1KoK

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

يترأس التحالف الحكومي منذ ٢٠١٢م، ولعل هذا ما يُفسِّر الدور الكبير الذي سيكون لحزب «الحمامة» في تشكيل حكومة ما بعد انتخابات أكتوبر ٢٠١٦م، والشروط القاسية وحتى «المُذِلَّة» - في نظر البعض - في حق حزب العدالة والتنمية الذي سوف يترأس الحكومة الجديدة.

في غضون ذلك كان حزب الاستقلال يتهم حزب بنكيران بالتهرُّب من تحمُّل مسؤولية إخفاق الحكومة التي يترأسها بالحديث عن التحكُّم؛ فقد هاجم حميد شباط الأمين العام لحزب الاستقلال بنكيران عدة مرّات على خلفية إشاراته إلى وجود جهات نافذة تعرقل عمل حكومته، وتحميلها مسؤولية تعثُّر بعض سياساته وبعض الإجراءات الحكومية؛ بل اتهمه بالتحكُّم في رقاب الشعب المغربي. وتهمة التحكُّم الموجهة إلى بنكيران وردت على لسان وفي منابر قادة أحزاب أخرى غير حزب الاستقلال، وهي طريقة تقليدية لدى حميد شباط في التعامل مع بنكيران منذ سنة ٢٠١٢م؛ إلا أن هذه التهمة كثيراً ما يوزعها أمين حزب الاستقلال على جهات وأحزاب وزعامات سياسية متعددة. ومما يجب ملاحظته أن شباط كان شديد اللهجة في نقده بنكيران منذ خروجه من الحكومة سنة ٢٠١٣م، غير أن انتقاده تراجع بعد نتائج انتخابات سبتمبر ٢٠١٥م؛ إذ لُوحظ حدوث تقارب بين الرجلين والحزبين، انتقل بعده حزب الاستقلال من موقع المعارضة إلى موقع المساندة النقدية.

ومن جهتها كانت حملة بنكيران الانتخابية تتكون من ثلاثة محاور، أولها: تقزيم الأحزاب المعارضة، وخاصة حزب الأصالة والمعاصرة؛ فقد كان الأمين العام لحزب العدالة والتنمية كثيراً ما يهزأ من الحملة الانتخابية التي يقودها إلياس العماري الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، ويشير إلى ضعف التعبئة الشعبية وهزالة حضور اجتماعات حزب «الجرار». المحور الثاني لحملة زعيم حزب «المصباح» تتمثل في الحديث عن التحكُّم والجهات النافذة في الدولة وتحميلها مسؤولية تعثر بعض برامج الحكومة؛ أما المحور الثالث، فهو الحديث عن إنجازات حكومته ومحصلتها الإيجابية في نظره.

ويمكن القول، بالنظر إلى كثافة الحضور الشعبي للاجتماعات التي كان يعقدها بنكيران، وأبرز قيادات حزبه، ومرشحوه، ومتابعة خطبه في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي: إن حملته كانت الأنجح من بين بقية الأحزاب؛ بل إن حزب الأصالة والمعاصرة استفاد من تعامل متميز لوسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية.

وفي سياق التنافس الانتخابي، وبحثاً عن إمكانية الاستفادة من كتل ناخبة منظمة أو شبه منظمة، يمكن الوصول إليها عبر بعض رموزها أو وجوهها البارزة، لجأت عدة أحزاب إلى محاولة الاستقطاب أو الاستفادة من الأوساط السلفية. وهي، رغم الوحدة الأيديولوجية الظاهرة؛ إلا أن ميولها السياسية تبدو متنوعة وغير متجانسة، فالشيخ والداعية البارز محمد عبدالوهاب رفيقي المعروف بـ«أبي حفص»، ترشح في دائرة فاس الشمالية على قوائم حزب الاستقلال، وقد صرح بعد ترشُّحه على قائمة الحزب، قائلاً: «أتشرف بتمثيل حزب كبير وعريق في حجم حزب الاستقلال، وأشكره على الثقة التي وضعها فينا، وأتمنى أن نكون على مستوى هذه الثقة»[١٦]. ومن أجل ذلك استقال أبو حفص من حزب «النهضة والفضيلة»، حيث كان نشاطه[١٧].

---

(١٦) انظر موقع "المغرب اليوم" ٤ سبتمبر ٢٠١٦م، مقالة بعنوان: "حزب الاستقلال يرشح الشيخ أبو حفص في دائرة فاس الشمالية" https://goo.gl/4gxSZk

(١٧) المصدر نفسه.

في المقابل تداولت وسائل إعلام محلية معلومات تفيد بأن رئيسة المجلس الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة فاطمة الزهراء المنصوري، العمدة السابقة لمدينة مراكش، والمرشحة على رأس قائمة الحزب في المدينة نفسها، قد تلقت دعماً من أحد أهم شيوخ السلفية في مراكش: الشيخ محمد بن عبدالرحمن المغراوي، رئيس جمعية الدعوة إلى القرآن والسُّنَّة، وذلك بعد تلقيه وعوداً بفتح دور تحفيظ القرآن الكريم التي يمتلكها، وكانت قد أُغلقت منذ ثلاث سنوات[١٨]. وفي المقابل رشّح حزب العدالة والتنمية أحد أبرز الوجوه السلفية في المغرب: الشيخ حماد القباج في إحدى قوائمه بمدينة مراكش؛ إلا أن السلطات رفضت ترشيح القباج بسبب «عدائه للديمقراطية»، و«إشاعته خطاباً تحريضياً يدعو إلى التمييز والكراهية والعنف»[١٩].

نتائج الانتخابات التشريعية والاستنتاجات العامة

على الرغم من التوقعات المبنية على استطلاعات الرأي، وعلى نتائج الانتخابات المحلية والمناطقية لسنة ٢٠١٥م، التي تؤكد جميعها تقدُّمَ حزب العدالة والتنمية وعودةً قوية لحزب الأصالة والمعاصرة، كان البعض يراهن - أو قل: يتمنى - على الخروج بنتائج تمثل نهاية حالة الاستقطاب الثنائي بين الحزبين المذكورين، وذلك بظهور كتلة ثالثة يمكنها إحداث توازن بينهما، أو إنهاء حالة التقدم الكبير لحزب المصباح (المصباح هو رمز حزب العدالة والتنمية) التي جعلته يمارس شبه هيمنة على تشكيل الأغلبية الحكومية في مقابل شتات من أحزاب كان لبعضها في السابق دور رئيسي في تشكيل الحكومات المغربية، وبعضها الآخر يفخر بعراقته وأسبقيته في العمل من أجل ترسيخ الديمقراطية منذ سبعينيات القرن الماضي. فانتخابات ٢٠١١م أنتجت مشهداً حزبياً مشتتاً تمكَّن من خلاله حزب بنكيران أن يكون الطرف المتحكم في لعبة التوازنات بين مختلف القوى المُشَكِّلة للتحالف الحكومي، ومع ذلك، أفرزت انتخابات أكتوبر ٢٠١٦م خريطة حزبية مختلفة تماماً عمّا كانت عليه في السابق. فمن جهة تجدر ملاحظة التقدم الكبير الذي أحرزه حزب العدالة والتنمية، لكنه لا يعفيه من البحث عن حلفاء لبلوغ الأغلبية اللازمة لتشكيل ائتلاف حكومي جديد، وهو ما جعل منه الحزب الأول انتخابياً ما يمنحه حق تشكيل الحكومة. ومن جهة أخرى تُلحظ العودة القوية لحزب الجرار (الجرار هو رمز حزب الأصالة والمعاصرة)، وهي، وإن كانت لا تحمله إلى ترؤس الحكومة؛ إلا أنها وضعته على رأس المعارضة، وهو أمر لم يكن موجوداً بعد استحقاقات ٢٠١١م، التي خرج منها ضعيفاً. هذا الموقع الجديد سوف يوظفه الحزب في عقد تحالفات - سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة - ضد حزب العدالة والتنمية من أجل الحدِّ من نفوذه؛ سواء في البرلمان، أم في الحكومة، برغم أنه سيكون خارجها.

---

(١٨) انظر موقع: "العمق المغربي"، مقالة بعنوان: "فتح دور القرآن بمراكش بعد دعوة المغراوي للتصويت على "البام" بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٦م. والشيخ المغراوي يمتلك أربع دور لتحفيظ القرآن في مراكش، جميعها أغلقت بأمر من مندوب وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ويذكر أن نواب حزب الأصالة والمعاصرة بالبرلمان أيدوا قرار الغلق. ويذكر أن رئيسة المجلس الوطني للحزب والعمدة السابقة لمدينة مراكش فاطمة الزهراء المنصوري كانت أعلنت في أحد اللقاءات الداخلية مع المواطنين استعداداً للانتخابات التشريعية أن "دور القرآن هي أيقونة مدينة مراكش ويجب إعادة فتحها" https://goo.gl/kzXDYP.

(١٩) انظر ذلك على موقع قناة "فرنسا ٢٤" باللغة العربية، مقالة بعنوان: "المغرب: رفض ترشح السلفي حماد القباج للانتخابات البرلمانية" بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/PUILOz.

تقدم العدالة والتنمية: نتائج متوقعة

تطور نتائج الانتخابات التشريعية لأهم الأحزاب المغربية منذ ١٩٩٧م

اسم الحزب	٢٠١٦	٢٠١١	٢٠٠٧	٢٠٠٢	١٩٩٧
العدالة والتنمية	١٢٥	١٠٧	٤٦	٤٢	٩
الأصالة والمعاصرة	١٠٢	٤٧	-	-	-
الاستقلال	٤٦	٦٠	٥٢	٤٨	٣٢
التجمع الوطني للأحرار	٣٧	٥٢	٣٩	٤١	٤٦
الحركة الشعبية	٢٧	٣٢	٤١	٢٧	٤٠
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٢٠	٣٩	٣٨	٥٠	٥٧
الاتحاد الدستوري	١٩	٢٣	٢٧	١٦	٥٠
التقدم والاشتراكية	١٢	١٨	١٧	١١	٩
الديمقراطية والاجتماعية	٣	٢	٩	٧	٣٢

تمكَّن حزب العدالة والتنمية من تحقيق تقدُّم ملحوظ، بالمقارنة مع خصمه حزب الأصالة والمعاصرة؛ إذ حصل على ١٢٥ مقعداً في البرلمان، وهي نتيجة كانت متوقعةً منذ الانتخابات المحلية والمناطقية التي تمت في الرابع من سبتمبر ٢٠١٥م، حيث حقق الحزب، الذي يتزعم الائتلاف الحكومي منذ ٢٠١١م، تقدماً واضحاً في عدد الأصوات التي حصل عليها بالمقارنة مع انتخابات ٢٠٠٩م؛ إذ حصل على مليون و٥٠٠ ألف صوت، في حين لم يكن نصيبه في الانتخابات البلدية سنة ٢٠٠٩ سوى ستمئة ألف صوت فقط؛ بل تبدو الحصيلة النهائية التي حصدها في انتخابات السابع من أكتوبر ٢٠١٦م أكثر من المتوقع. وكان بنكيران قد صرح قبل الانتخابات أن حزبه سيكون في المرتبة الأولى بما لا يقل عن ١٠٧ مقاعد من المقاعد البرلمانية، وإن كانت بعض المصادر الصحفية توقعت أن يفوز حزب العدالة والتنمية بما بين ١٢٥ و١٣٠ مقعداً[٢٠].

وقد أكدت نتائج انتخابات السابع من أكتوبر ٢٠١٦م، بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية تنامي شعبيته بصورة ملحوظة، بالمقارنة مع بقية الأحزاب المغربية، وذلك منذ ٢٠٠٢م، وليس منذ ٢٠١١م.

علاوة على ذلك أكدت النتائج - كما ذُكر سابقاً - عودةً قويةً لحزب الأصالة والمعاصرة، وتبيِّن بوضوح أن هذا الحزب يتنافس، في الحقيقة، مع بقية الأحزاب الإدارية والتكنوقراط على كتلة ناخبة وأوساط اجتماعية واحدة، لذلك يُلحظ أن تراجعه في انتخابات ٢٠١١م استفادت منه أحزاب، مثل: التجمع الوطني للأحرار، لكن الزخم الذي اكتسبه الأصالة والمعاصرة من جديد؛ سواء في انتخابات ٢٠١٥، أم في ٢٠١٦م كان على حساب الأحزاب التي استفادت من انهياره سنة ٢٠١١م، ولعل هذا يفسر تراجع حزب التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري في الاستحقاقات الأخيرة.

---

(٢٠) توقع الإعلامي توفيق بوعشرين أن يحصل حزب العدالة والتنمية ما بين ١٢٥ و١٣٠ مقعداً، وأن يكون نصيب الأصالة والمعاصرة ما بين ٨٠ و٨٥ مقعداً، في حين أعطى حزب الاستقلال ما بين ٤٠ و٤٥ مقعداً. وبعد صدور النتائج بدت هذه التوقعات قريبة جداً من الواقع فيما يخص العدالة والتنمية والاستقلال، لكنها بعيدة نسبياً فيما يخص حزب الأصالة والمعاصرة. وقد نشرت هذه التوقعات التي وردت في مقالة تحليلية قبل تاريخ إجراء الانتخابات بحوالي شهر. ويبدو أن الكاتب لم يعتمد فقط على ما أسماه "قراءة مبنية على معطيات صحيحة، وعلى ربط منهجي بين المقدمات والنتائج"؛ بقدر ما استفاد من استطلاعات داخلية لم تنشر باعتبار أن القانون المغربي يمنع نشر استطلاعات رأي قد تؤثر على الناخبين. انظر مقالة: "هذه توقعاتي لنتائج ٧ أكتوبر"، للكاتب توفيق بوعشرين، على الموقع المغربي "اليوم ٢٤"، بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/5ftbp0

أما الأحزاب التقليدية، مثل: الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فهي في تراجع مستمر، وما فتئت تفقد من أنصارها، وبالتالي من مقاعدها في الانتخابات، لكن يبقى أن وضع حزب الاستقلال المحافظ أفضل نسبياً بالمقارنة مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي يبدو أنه في حالة انهيار تام منذ سنة ٢٠٠٢م. لقد انعكست مثل هذه النتائج على استقرار هذه الأحزاب، وهي بسبب ذلك تعيش أزمات داخلية، قد تزيد من تعقيد وضعها وموقعها على الخريطة الحزبية والسياسية، وتؤجج صراع الأجنحة في داخلها، ولعل مثل هذا المشهد، دفع حزب الاستقلال إلى اتخاذ موقف معارض حاد من الأحزاب الإدارية، والاقتراب أكثر من حزب العدالة والتنمية. إنه بصدد البحث عن موقع سياسي أكثر تجذُّراً في نظر الرأي العام. كما اتجه نحو مساندة الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية، وأبدى استعداده للمشاركة في الحكومة دون شروط تُذْكَر، عكس الأحزاب الإدارية.

تعقيدات تشكيل الحكومة وإعفاء بنكيران

شهد مسار تشكيل الحكومة تعقيدات متعددة، بسبب طول أمد المشاورات وكثرة المناورات الحزبية؛ إذ ظل بنكيران يحاول تجاوز شروط الأحزاب الإدارية للدخول معه في ائتلاف حكومي، وفي النهاية، وبعد خمسة أشهر من المشاورات والمفاوضات، تم إعفاؤه من تشكيل الحكومة. وقد أدى طول فترة مشاورات تشكيل الحكومة إلى ظهور تكهنات لسيناريوهات كثيرة، من بينها: العودة إلى الملك لتعيين رئيس حكومة من حزب العدالة والتنمية غير بنكيران، أو الاتجاه نحو حكومة تكنوقراط بدلاً من أن تكون حكومة حزبية، أو تشكيل حكومة أقلية. في حين ذهب آخرون إلى أنه إذا عجز بنكيران عن تشكيل حكومته؛ فقد يكون من الأفضل العودة إلى تنظيم انتخابات جديدة. ونظراً لتأخر وتعقُّد مسار تشكيل الحكومة الجديدة؛ فقد تحدث عدد من وسائل الإعلام عن انقلاب ناعم قد يحدث على بنكيران.

كان هذا الأخير يراهن على أغلبية يمكن أن تساعده على مواجهة الضغوط الواقعة عليه من الجهات التي أُطلق عليها في أثناء الحملة الانتخابية: «إرادة التحكُّم»، ولعله يرى أن أفضل طرف حزبي يمكن أن يسانده في هذا الاتجاه، هو: حزب الاستقلال الذي جاء في المرتبة الثالثة انتخابياً؛ إلا أن تحالفه مع الاستقلال والتقدم والاشتراكية اليساري لا يمنحه الأغلبية، ما يضطره إلى التوجه إلى بعض الأحزاب الأخرى، وخاصة التي كانت ضمن الائتلاف الحكومي السابق. ويمثل هذا التوجه أفضل خيار أمام بنكيران، إذ لن يجد نفسه في مواجهة مجموعة من الأحزاب المتكتلة ضده داخل التشكيل الحكومي، ومن جهة ثانية تُمكِّنه من أغلبية مريحة داخل البرلمان. وكان بنكيران يريد أن يتعامل مع كل حزب على حدة، وألاَّ يجد حزبه يتفاوض مع تحالفات حزبية تحمل أجندة مشتركة، وبرغم ذلك وقع بنكيران، وحزب العدالة والتنمية في مأزق الحاجة إلى أحزاب صغيرة محدودة القاعدة الشعبية مع قلة عدد النواب في البرلمان، لكنها تتحول - بفعل القانون الانتخابي - إلى أحزاب «مفاتيح» في تشكيل الائتلافات الحكومية. علاوة على أن الأحزاب المواجهة للعدالة والتنمية، وبوعي منها بضآلة عدد نوابها في البرلمان، ما يعني صعوبة الصمود أمام تحالف العدالة والتنمية مع الاستقلال، يبدو أنها وضعت خطة مسبقة لعزله أو الحدِّ من تمدُّده ونفوذه بتكتلها في مواجهته قبل تشكيل الحكومة.

وتجدر الملاحظة أنه منذ ما قبل إجراء الانتخابات التشريعية بدأت الترتيبات لدراسة الموقف لما قد تكون عليه التحالفات الحزبية والسياسية في ضوء النتائج المتوقعة، واستمرت هذه الجهود مباشرة عقب الإعلان عن النتائج. وفي هذا السياق تحدثت مصادر إعلامية عدّة عن اجتماعات تمت بين كبريات الأحزاب برئاسة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الأصالة والمعاصرة، شارك فيها حزب الاستقلال وأحزاب مختلفة أخرى، وكان ما يجمع بينها مواجهة الفوز الكبير لحزب العدالة والتنمية[٢١]. ومما ورد في بعض وسائل الإعلام المغربية أن اللقاء كان من أجل التوصل إلى تفاهم بين الأحزاب الثلاثة من أجل تدبير المرحلة اللاحقة لنتائج انتخابات ٧ أكتوبر، وأنه ربما يكون حميد شباط الأمين العام لحزب الاستقلال قد تلقى وعوداً مغرية في هذا الاتجاه[٢٢].

وعلى إثر إعلان النتائج يبدو أن نية الأحزاب الكبرى اتجهت نحو رفض المشاركة في حكومة برئاسة العدالة والتنمية، والعمل على تشكيل أغلبية موازية ووضع القصر وحزب بنكيران أمام الأمر المقضي، وفي هذا السياق تحدثت مصادر إعلامية عن خطة وضعها حزب الأصالة والمعاصرة وقدمها إلى مجموعة من الأحزاب المغربية، تتمثل في رفع مذكرة إلى الملك محمد السادس تعلن من خلالها عدم استعدادها للمشاركة في حكومة يترأسها حزب العدالة والتنمية باعتباره متصدراً للانتخابات التشريعية[٢٣].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن انضمام حزب الاستقلال إلى تحالف حكومي مع العدالة والتنمية قد يُهَمِّش بعض الأطراف التي كانت ضمن التحالف الحكومي الأخير، وخاصة حزب التجمع الوطني للأحرار الليبرالي الذي حل محل حزب الاستقلال على إثر انسحاب الأخير من الائتلاف الحكومي برئاسة بنكيران سنة ٢٠١٣م[٢٤]. إلا أن حزب الاستقلال عاد وتقارب مع حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات البلدية والجهوية التي تمت في مطلع شهر سبتمبر ٢٠١٥م، وأعلن فك الارتباط مع تحالف المعارضة الذي كان، حينها، يضم أحزاب الأصالة والمعاصرة، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاتحاد الدستوري. وأعلن الأمين العام لحزب الاستقلال حميد شباط وقتها التزامه خط المساندة النقدية للحكومة التي يرأسها بنكيران[٢٥]. ومن هنا نشأت خصومة بين الحزب الليبرالي والحزب المحافظ، ورفض عزيز أخنوش الأمين العام لحزب الأحرار مشاركة حزب الاستقلال في الائتلاف الحكومي الجديد، وكانت هذه العقبة الكؤود أمام تشكيل حكومة بنكيران. استمرت العقبة أمام تشكيل الحكومة الثانية لبنكيران متمثلة في عدم قدرته على الحصول على أغلبية مريحة في البرلمان من دون حزب الأحرار، حيث إن الأحزاب التي وافقت على المشاركة في الحكومة دون شروط تمثلت في: حزب الاستقلال (٤٧ مقعداً)، وحزب التقدم والاشتراكية (١٤ مقعداً)، ما يعطي مجموعاً مع مقاعد حزب العدالة يبلغ ١٨٦ مقعداً، في حين تطلبت الأغلبية الحصول على ١٩٨ مقعداً، وبما أن بنكيران يبحث عن أغلبية مريحة

---

(٢١) انظر موقع صحيفة: العمق المغربي بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٦م، مقالة بعنوان: "اجتماع سري بين العماري وشباط في بيت لشكر"، https://goo.gl/vc4CTj، وكذلك موقع "المغرب اليوم" مقالة بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٦م، بعنوان: "اجتماع سري بين العماري وشباط في بيت لشكر" https://goo.gl/mplcb0.

(٢٢) صحيفة العمق المغربي، المصدر نفسه.

(٢٣) أكد هذا الأمين العام لحزب الاستقلال حميد شباط، قائلًا: "إن حزبه استطاع إحباط مؤامرة خطيرة تستهدف الخيار الديمقراطي للبلاد"؛ وذلك برفضه المشاركة في المخطط المشار إليه الذي أعده الأمين العام لحزب الأصالة المعاصرة وعرضه على زعماء الأحزاب. ويبدو أنه هو من أخبر بنكيران بهذا المخطط. انظر صحيفة الشرق الأوسط، مقالة بعنوان: "ابن كيران يتعهد الالتزام بتوجيهات الملك حول تشكيل الحكومة المقبلة" بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٦م https://goo.gl/qq0Ev3

(٢٤) ولعل حسابات حزب الاستقلال حينها كانت تتمثل في إمكانية انفراط عقد التحالف الحكومي وصولًا إلى انتخابات برلمانية مبكرة يتم من خلالها الإطاحة بحزب العدالة والتنمية. إلا أن ذلك لم يتم، واقتنص الفرصة حزب التجمع الوطني للأحرار ليدخل الحكومة الثانية لبنكيران بثمانية وزراء. ووجد الاستقلال نفسه في صفوف المعارضة. ومن هنا بدأ تراجعه انتخابياً. كان الحزب يشارك في الحكومة بستة وزراء؛ إلا أن الذرائع التي قدمها لانسحابه من الحكومة تمثلت في عدم الانسجام الحكومي. وكان ذلك في مايو ٢٠١٣م.

(٢٥) صحيفة الشرق الأوسط، مقالة بعنوان: "الاستقلال المغربي يقرر فك الارتباط مع المعارضة ومساندة حكومة ابن كيران"، بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠١٥م.

ومنسجمة في البرلمان؛ فقد اتجه إلى مشاركة القوة الرابعة في البرلمان المتمثلة في كتلة حزب التجمُّع الوطني للأحرار (٣٧ مقعداً)؛ إلا أن الأخير سعى إلى تشكيل جبهة مع أحزاب أخرى، هي: حزب الاتحاد الدستوري (١٩ مقعداً)، وحزب الحركة الشعبية (٢٠ مقعداً)، وبذلك يكون حزب أخنوش قد دخل المفاوضات مع رئيس الحكومة المعين بكتلة قوامها ٧٦ مقعداً، ما يجعل منه القوة الثالثة بعد العدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة، لكنَّ النتائج التفصيلية تضعه - في الحقيقة - في المرتبة الرابعة بعد حزب الاستقلال.

ثم أضيف شرط آخر - مع الرفض المبرم لمشاركة حزب الاستقلال - هو انضمام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى الحكومة. وهو شرط رفضه بنكيران رفضاً تاماً. وأمام تعثُّر تشكيل الحكومة بدا الرأي العام كأنه بات ينتظر الخطوة التالية التي يمكن أن تتخذها المؤسسة الملكية؛ ما جعل الأنظار تتوجه نحو القصر الملكي.

تدخُّل المؤسسة الملكية

في خطابه الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء - في مطلع شهر نوفمبر ٢٠١٦م - أشار الملك محمد السادس إلى ضرورة تشكيل الحكومة بعيداً عن الحسابات الحزبية الضيقة، وحدد معايير الكفاءة التي يرى وجوب توافرها في الحكومة المقبلة، قائلاً، في سياق حديثه عن العلاقات المغربية الأفريقية: «المغرب اليوم يعد قوة إقليمية وازنة، ويحظى بالتقدير والمصداقية؛ ليس فقط لدى قادة الدول الأفريقية، وإنما أيضاً عند شعوبها، وإننا نتطلع أن تكون السياسة المستقبلية للحكومة، شاملة ومتكاملة تجاه أفريقيا، وأن تنظر إليها كمجموعة، كما ننتظر من الوزراء أن يعطوا لقارتنا نفس الاهتمام الذي يولونه في مهامهم وتنقلاتهم للدول الغربية»[٢٦]. وكان الحديث عن أهمية المغرب وثقله، كدولة وقوة إقليمية في القارة الأفريقية، مدخلاً للحديث عن الحكومة المقبلة التي هي في طور التشكيل، وعن مواصفاتها التي ستجعلها - في نظر الملك - قادرة على الاستجابة لما يجب أن يقوم به المغرب في أفريقيا.

وأضاف الملك: «إن المغرب يحتاج إلى حكومة جادة ومسؤولة، غير أن الحكومة المقبلة، لا ينبغي أن تكون مسألة حسابية، تتعلق بإرضاء رغبات أحزاب سياسية، وتكوين أغلبية عددية، وكأن الأمر يتعلق بتقسيم غنيمة انتخابية؛ بل الحكومة هي برنامج واضح، وأولويات محددة، للقضايا الداخلية والخارجية، وعلى رأسها أفريقيا. حكومة قادرة على تجاوز الصعوبات التي خلفتها السنوات الماضية، فيما يخص الوفاء بالتزامات المغرب مع شركائه. الحكومة هي هيكلة فعالة ومنسجمة تتلاءم مع البرنامج والأسبقيات، وهي كفاءات مؤهلة باختصاصات قطاعية مضبوطة، وسأحرص على أن يتم تشكيل الحكومة المقبلة طبقاً لهذه المعايير، ووفق منهجية صارمة، ولن أتسامح مع أي محاولة للخروج عنها، فالمغاربة ينتظرون من الحكومة المقبلة أن تكون في مستوى هذه المرحلة الحاسمة»[٢٧].

هذه الإشارة الملكية إلى شروط الحكومة ومواصفاتها، التي كانت بصدد التشكيل، قرأتها الأحزاب بطريقتها، وفي الاتجاه الذي يخدم مصلحة كل منها بحسب مفاهيمه وأجندته الحزبية؛ ففي حين رأت فيها الأحزاب

(٢٦) انظر نص الخطاب الذي نشرته وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/gisGWK

(٢٧) المصدر نفسه.

التي تتفاوض مع رئيس الوزراء المكلف عبدالإله بنكيران رسالةً موجهة إليه، وجد فيها هذا الأخير إشارةً توجَّه بها العاهل المغربي إلى الأحزاب عموماً لتسهيل تشكيل الحكومة المتعثر.

ومع مزيد من تأخر تشكيل الحكومة أرسل الملك محمد السادس مستشاريه إلى رئيس الحكومة المكلف لحثِّه على الإسراع في إتمام تشكيل الحكومة المنتظرة. كان ذلك في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦م، والمستشاران هما: عبداللطيف المنوني وعمر القباج. ويُلحظ هنا عدم وجود المستشار فؤاد علي الهمَّة أحد أهم مؤسسي حزب الأصالة والمعاصرة المعارض[٢٨]. ولعل هذا ما دفع إلى لقاء ثالث تم بين بنكيران وعزيز أخنوش الأمين العام لحزب التجمع الوطني للأحرار، إلا أن الأزمة ظلت تتواصل، وكان لا بد من تجاوز أهم عقباتها.

عقدة حزب الاستقلال والحديث عن أغلبية منسجمة

أشرنا سابقاً إلى أن بنكيران قَبِلَ بشرط الأحزاب التي تشكَّلت في جبهة يقودها الأمين العام لحزب التجمع الوطني للأحرار عزيز أخنوش، وتمثل الشرط في عدم إشراك حزب الاستقلال في الحكومة؛ غير أنه مع تطور الأحداث توفر السبب الذي منح هذه الأحزاب الفرصة للقضاء النهائي على أية إمكانية لعودة بنكيران إلى المناورة باحتمالية إدخال حزب الاستقلال إلى الحكومة، وعلى إثر مقابلة أجراها عزيز أخنوش مع رئيس الحكومة المكلّف بنكيران صرح بأن: «مشاركة أشخاص مثل شباط - الأمين العام لحزب الاستقلال - في الحكومة المقبلة سيكون مزعجاً للحكومة والبلد»[٢٩]. في إشارة إلى التصريحات التي أدلى بها سابقاً حميد شباط، وأشار فيها إلى أن موريتانيا تُشكِّل - تاريخياً - جزءاً من الأراضي المغربية، وهي تصريحات أدلى بها في أثناء كلمة ألقاها يوم السبت ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦م في لقاء نظمته النقابة العامة للشغالين التابعة لحزب الاستقلال المغربي. ومما جاء في هذه الكلمة، وأثار ضجة في موريتانيا كادت تؤدي إلى أزمة دبلوماسية مع المغرب، أن: «الانفصال الذي وقع عام ١٩٥٩م خلق مشاكل للمغرب، ومن ذلك تأسيس دولة موريتانيا، رغم أن هذه الأراضي تبقى مغربية، وأن كل المؤرخين يؤكدون على ذلك»، وأضاف: «إن حزب الاستقلال الذي يتزعمه يؤمن بأن حدود المغرب تمتد من «سبتة المحتلة إلى نهر السنغال»[٣٠]. وهكذا صنعت تلك التصريحات نهاية حلم حميد شباط بالمشاركة في الحكومة الجديدة.

وقد ذُكر في التصريح الذي أدلى به أخنوش، بعد لقائه بنكيران يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦م، أنهما اتفقا في مسائل كثيرة، ولكن يلزمهما لقاء ثالث، وأن كليهما حريص على التعجيل بتشكيل الحكومة[٣١]، ولكن اشتراطات الأحزاب المتحالفة مع حزب الأحرار لا تتوقف عند عقبة الموقف من حزب الاستقلال.

---

(٢٨) انظر موقع "مغرس" نقلا عن موقع "هسبريس" بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦ م. الملك يطالب بنكيران بتشكيل الحكومة الجديدة في "أقرب الآجال» https://goo.gl/xRsruP

(٢٩) انظر https://goo.gl/QZKFCG، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ م.

(٣٠) انظر سي إن إن العربية، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦م، http://arabic.cnn.com/world/2016/12/25/mauritania-morocco-hamid-chabat
https://goo.gl/WUv0r9. وانظر أيضاً موقع وكالة الأناضول باللغة العربية، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦م، مقالة بعنوان: "مصدر: بنكيران سيزور موريتانيا لاحتواء تداعيات تصريحات شباط" https://goo.gl/mzZjU0

(٣١) انظر موقع وكالة الأناضول باللغة العربية، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦م: https://goo.gl/mzZjU0

عقبة مشاركة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وانتخاب رئيس البرلمان

مثلت مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي في الحكومة الجديدة عقبة إضافية أمام عملية التشكيل التي تأخرت لأشهر عدة؛ إذ كانت عملية إدخاله في الحكومة أحد مطالب الأحزاب التي تجمعت حول التجمع الوطني للأحرار وشكلت جبهة قوية في التفاوض مع الرئيس المكلف عبدالإله بنكيران. وكان زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي من بين أول من التقى بهم بنكيران بعد تكليفه من قِبَلِ الملك بتشكيل الحكومة الجديدة فور صدور نتائج الانتخابات، وكان بنكيران قد وجه انتقادات في مناسبات مختلفة إلى هذا الحزب وأمينه العام إدريس لشكر. وذكر بنكيران أن لشكر «ظل يتلاعب» عندما عرض عليه المشاركة في الحكومة في المرة الأولى؛ بل هدد بنكيران بالكشف عن تفاصيل المحادثات التي جرت بينهما[٣٢]. إلا أن قرار عودة المغرب إلى منظمة الاتحاد الأفريقي كان يتطلب انعقاد البرلمان المغربي ومصادقته على القانون التأسيسي للمنظمة. وكان يُفترض أن ينعقد البرلمان بعد تشكيل الحكومة الجديدة؛ إلا أن الحالة الطارئة تطلبت عكس ذلك، وحتى ينعقد البرلمان كان لا بد من انتخاب رئيس له. وبما أن التقاليد البرلمانية في المغرب تمضي في اتجاه تعيين مرشح توافقي لرئاسة البرلمان من قِبَلِ الأغلبية البرلمانية التي تتشكل منها الحكومة؛ فقد كان يُفترض أن تُشكِّل هذه الأغلبية الائتلافية الحكومة قبل انتخاب رئيس البرلمان، وقد تعرقل هذا بسبب طول المشاورات بين الأحزاب التي تنوي تكوين ائتلاف حكومي برئاسة العدالة والتنمية. ولأن الأمر كان في وضع غير عادي، تم الاتجاه نحو عقد جلسة عاجلة للبرلمان الجديد يوم الاثنين ١٦ يناير ٢٠١٦م لانتخاب الرئيس الجديد، وحصل المرشح الوحيد لهذا المنصب: الحبيب المالكي، على أغلبية ١٩٨ صوتاً، مقابل ١٣٧ ورقة بيضاء، و٧ أوراق ملغاة، في حين انسحب نواب حزب الاستقلال من الجلسة. وقد تكونت الغالبية التي انتخبت الحبيب المالكي من نواب حزب الأصالة والمعاصرة، والتجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي ينتمي إليه المالكي، ما يعني أن الأغلبية التي اختارت الحبيب المالكي لم تكن هي التي يُفترض فيها أن تكون سنداً للحكومة الجديدة، وقد مثل هذا هزيمة لبنكيران وحزبه. لكنَّ بنكيران ظل يعتقد أن حصول حزب صغير في البرلمان، مثل: الاتحاد الاشتراكي على رئاسة البرلمان يفترض أن يشكل تجاوزاً لعقبة مشاركته في الحكومة، وأن يكتفي هذا الحزب الصغير بهذا الإنجاز، ولا يتطلع إلى مكاسب سياسية أخرى؛ خاصة أن يونس مجاهد، الناطق الرسمي باسم الحزب المذكور، أدلى بتصريحات في هذا الاتجاه وألمح إلى أن حزبه قد اكتفي برئاسة البرلمان، وأنه لا يشترط المشاركة في الحكومة، بقدر ما يريد فقط أن يكون له رأي في تشكيلها[٣٣].

ومع ذلك أدى انتخاب رئيس البرلمان إلى تعقيدات جديدة في الولادة المتعسرة للحكومة. وكان بعض المراقبين يظن أن التئام البرلمان وانتخاب رئيسه قد يفضيان إلى حلحلة مشاورات تشكيل الحكومة، على

(٣٢) انظر الشرق الأوسط، ١٥ فبراير ٢٠١٦، مقالة بعنوان: "المغرب: ابن كيران يستأنف مشاورات تشكيل الحكومة".

(٣٣) انظر صحيفة الشرق الأوسط، ١٥ فبراير ٢٠١٦م، وموقع هسبريس المغربي بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٦م، مقالة بعنوان: "الاتحاد الاشتراكي يرد على بنكيران: نرفض المعارك الفارغة».

أساس اعتماد القاعدة المعمول بها في العرف البرلماني المغربي، وهي أن يكون رئيس البرلمان من بين أحزاب الأغلبية الحكومية، وأن يكون ذلك ضمن توافق بين الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحكومي. وقد أكدت مصادر صحفية أن بنكيران كان قد عرض على عزيز أخنوش أن تكون رئاسة البرلمان من نصيب حزب التجمع الوطني للأحرار، لكن يبدو أن التزام الأخير بضم حزب الاتحاد الاشتراكي (يسار) إلى الأغلبية الحكومية - وهو أمر يرفضه بنكيران - جعله لا يقبل بعرض حزب العدالة والتنمية بهذا الخصوص[٣٤]. كما كان من بين العروض التي تقدم بها حزب العدالة والتنمية وحليفه حزب التقدم والاشتراكية أن يكون التزام حزب الاتحاد الاشتراكي بمساندة الائتلاف الحكومي شرط القبول بالمالكي رئيساً للبرلمان مع عدم مشاركته في الحكومة؛ إلا أن الأخير تمسك، في النهاية، بالمشاركة في الحكومة بحسب مقترح الأحزاب الأربعة[٣٥]. وقد عبَّر الحزب عن تمسُّكه بهذا الموقف بعد انتخاب المالكي على رأس البرلمان، وجاء في صحيفته الورقية بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٧م أنه لم يعد أمام رئيس الحكومة المكلّف «سوى القبول بخطة الأحزاب الأربعة» التي تنص على أن يكون الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ضمن الأغلبية الحكومية[٣٦].

وهكذا، بعد مرور أكثر من خمسة أشهر على تكليف بنكيران تشكيل الحكومة الجديدة، وجد الرجل نفسه في النهاية عاجزاً عن حلحلة الوضع والخروج من نفق ما اصْطُلِحَ على تسميته في المغرب بـ«البلوكاج»، وهي لفظة فرنسية تعني «المأزق»؛ فقد تمسكت الأحزاب الأربعة بشروطها، في حين ضاق مجال المناورة أمام بنكيران الذي ظل مُصِرّاً على أنه من يُشكِّل الحكومة وليس الأحزاب المواجهة له. وفي هذا السياق جاء الإعفاء الملكي لبنكيران بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧م مبرراً فشله في تشكيل الحكومة، وأشار البيان الملكي إلى أنه سيتم تعيين شخصية سياسية أخرى من حزب العدالة والتنمية لمنصب رئيس وزراء مكلف تشكيل الحكومة الجديدة.

العثماني وتشكيل الحكومة الجديدة

في يوم الجمعة ١٧ مارس تم تكليف الدكتور سعد الدين العثماني تشكيل الحكومة الجديدة خلفاً لعبدالإله بنكيران. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على التكليف الملكي لبنكيران تشكيل الحكومة، تداولت وسائل الإعلام خبراً مفاده إمكانية استبدال شخصية أخرى به من الحزب نفسه لتشكيل الحكومة، وراج اسم كل من: سعد الدين العثماني (رئيس المجلس الوطني للحزب، وزير الخارجية في الولاية الأولى لحكومة بنكيران)، ومصطفى الرميد (وزير العدل والحريات في حكومة بنكيران)[٣٧]. ويبدو أن بنكيران نفسه كان يتوقع إعفاءه واستبداله[٣٨]. وكان أهم من نَفَى خبر إمكانية قبول الحزب ترشيح شخص

---

(٣٤) انظر الموقع المغربي الإخباري: العثماني: مشاورات تشكيل الحكومة ستستمر والاتحاد غير معني، و"موقع ٢٤" بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧م، https://goo.gl/rzEO8L

(٣٥) انظر موقع "اليوم ٢٤" الإخباري المغربي بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٧م، مقالة بعنوان: «الاتحاد يضغط لفرض نفسه بالقوة في الحكومة".

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) انظر تصريحات مصطفى الرميد للموقع الإخباري المغربي "الأول" بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٧م: «عاجل.. الرميد يفجرها: أنا لن أكون أبدا بنعرفة العدالة والتنمية». https://goo.gl/Y13ipS

(٣٨) انظر الموقع الإخباري: "الأول"، بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٧م، مقالة بعنوان: «بنكيران كان يريد أن يخلفه الرميد وليس العثماني.. وهذا ما قاله». https://goo.gl/HLQKPG

آخر بديلاً لبنكيران لتشكيل الحكومة الجديدة، هو: وزير العدل والحريات مصطفى الرميد. وكان الرميد قد رُشِّحَ للأمانة العامة للحزب في مؤتمره سنة ٢٠١٢م؛ إلا أنه جاء في المرتبة الرابعة بحصوله على ٥٩ صوتاً فقط، مقابل ٢٢٤ صوتاً لبنكيران، ومع ذلك برز الرميد، فيما بعد، بصفته أحد أهم الشخصيات والوزراء في حكومة بنكيران، ولعل هذا ما جعله يحتفظ بمثل هذه الوزارة المهمة.

ومن جهة ثانية كان أبرز منافسي بنكيران على الأمانة العامة للحزب في آخر مؤتمر له، هو: سعد الدين العثماني الذي حصل على ١٤٩ صوتاً، واحتل المرتبة الثانية بعد أن اختير بنكيران أميناً عاماً، وهو ما أهَّلَه لأن يكون - أي العثماني، وهو أمين عام سابق للحزب ورئيس المجلس الوطني للحزب منذ ٢٠٠٨م - الشخصية الثانية في الترتيب الإداري للعدالة والتنمية، كما أنه شغل مناصب سياسية عدة، من بينها: النيابة في البرلمان، ووزارة الخارجية المغربية بين ٢٠١٢ و٢٠١٣م، وهو أيضاً من بين أهم مُنَظِّري الحزب[٣٩]. وقد تحدث بعض وسائل الإعلام المغربي عن شخصية العثماني بصفته أكثر مرونة واتزاناً من بنكيران، حيث وُصف بالرجل الدبلوماسي[٤٠].

تمكن العثماني من تشكيل حكومته في خلال أسبوعين فقط من تاريخ تكليفه، وهو ما لم يتمكن من تحقيقه بنكيران في خمسة أشهر. كما اتجه العثماني نحو تجاوز الخطوط الحمراء التي وضعها بنكيران، مثل: عدم مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كما قدَّم تنازلات لصالح الأحزاب المشاركة مع العدالة والتنمية في الحكومة، ما يوحي بأن عقدة تشكيل الحكومة سابقاً كانت تتمثل في بنكيران نفسه وليست في الأحزاب المتكتلة في مواجهته بقيادة عزيز أخنوش الأمين العام لحزب الأحرار؛ إذ حصل حزب العثماني على عشر وزارات فقط إلى جانب رئاسة الوزراء من بين ٣٨ وزارة، في حين حصل حزب أخنوش على سبع وزارات (علماً بأن عدد مقاعده في البرلمان ٣٧ فقط).

التوزيع الحزبي لأعضاء حكومة العثماني مقارنة بعدد نوابها في البرلمان

م	الحزب	عدد المقاعد في البرلمان	عدد الوزراء في الحكومة
١	حزب العدالة والتنمية	١٢٥	١٠ وزراء + الرئيس
٢	التجمع الوطني للأحرار	٣٧	٧ وزراء
٣	الحركة الشعبية	٢٧	٥ وزراء
٤	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٢٠	٣ وزراء
٥	حزب الاتحاد الدستوري	١٩	وزيران
٦	حزب التقدم والاشتراكية	١٢	٣ وزراء
٧	مستقلون (تكنوقراط)		٧ وزراء
--	المجموع	٢٤٠	٣٨

(٣٩) بخصوص المنافسة على الأمانة العامة للحزب في مؤتمر ٢٠١٢م، انظر موقع: «مغرس"، نقلًا عن موقع «هسبريس» المغربي، مقالة بعنوان: «العثماني يُنافس بنكيران على منصب الأمين العام للعدالة والتنمية» بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٢م.

(٤٠) انظر مثلًا موقع «شبكة الأندلس الإخبارية»، مقالة بعنوان: «هل يخلف سعد الدين العثماني بنكيران على رأس الحكومة» بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧م. https://goo.gl/P7zKDA

تفيد القراءة الدقيقة والمتأنية للتوزيع الحزبي للتشكيل الحكومي أن أكبر الفائزين هو التجمع الوطني للأحرار؛ ليس بسبب حصوله على عدد كبير من الوزارات وحسب، ولكن أيضا لثقل الحقائب الوزارية التي حصل عليها وأهميتها، حيث تمكن من أهم الوزارات الاقتصادية وأكبرها، مثل: (الاقتصاد والمالية والصناعة والتنمية القروية والمياه والغابات والاستثمار والتجارة)، كما استحوذ على بعض الوزارات المهمة التي كانت في السابق لحزب العدالة والتنمية، مثل: (العدل). وإذا أضفنا إلى ذلك الوزارات السيادية التي تكون عادة ضمن المجال الخاص بالمؤسسة الملكية وخارج التوزيع الحزبي، نجد أن الخاسر الأكبر في حكومة العثماني، هو: حزب العدالة والتنمية، خصوصاً أن وزارة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وهي التي كان حزب العدالة والتنمية يحرص على الحصول عليها، ذهبت إلى الوزير محمد حصاد، الذي كان سابقاً في حكومة بنكيران متقلداً وزارة الداخلية، ويُنظر إليه عادة على أنه خصم شديد للعدالة والتنمية. أما الأحزاب الصغرى، فقد كانت، هي الأخرى، مستفيدة بصورة كبيرة باعتبار حصولها على عدد لا بأس به من الوزارات لا يتناسب مع عدد مقاعدها في البرلمان.

ملامح أزمة داخل حزب العدالة والتنمية

أدت التنازلات التي قدمها العثماني للأحزاب المتجمعة حول عزيز أخنوش، في أثناء تشكيل الحكومة، إلى اندلاع أزمة داخل حزب العدالة والتنمية، وفي حين يذهب البعض إلى أن مسلسل التنازلات التي اضطُّر إليها الحزب بدأت مع القبول بإسناد رئاسة البرلمان إلى الحبيب المالكي من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[٤١]؛ ذهب كثيرون في الحزب؛ بما في ذلك الصف الأول وأتباعه؛ إلى الحديث عن وقوع خيانة لبنكيران، بالخضوع للشروط التي وضعتها الأحزاب في وجهه ورفض قبولها. وقد ظهر ذلك في حملات تبادُل الاتهامات بين كثيرين من أتباع الحزب، وهو ما أعطى انطباعاً بوجود تيارات متنافسة ومتصارعة داخل الحزب، كما عبَّر كثيرون من مناصري الحزب عن خيبتهم؛ بل عن سخطهم، عبر وسائط التواصل الاجتماعي. وقد لُوحظ تعطلٌ في مؤسسات الحزب مدة معينة حال دون التئامها برغم مسار تشكيل حكومة العثماني؛ ما يوحي بحدوث صدمة كبيرة شلَّت مؤسسات الحزب، حيث توقفت اجتماعات الأمانة العامة مدة تقارب الشهر، وتطلب الأمر وقتاً حتى يتم استيعاب ما حدث، وقد عبَّر عن ذلك بنكيران نفسه حين بادر إلى تقديم استقالته من البرلمان؛ مشيراً إلى أن الحزب شهد «زلزالا»[٤٢]، في إشارة واضحة إلى الظروف والشروط التي حكمت تشكيل العثماني حكومته.

بل ذهب آخرون إلى الحديث عن انقلاب داخلي على بنكيران، وقد عبر عدد من الشخصيات المهمة في العدالة والتنمية عن رغبتهم في التئام المجلس الوطني للحزب لمناقشة الوضع الذي يمر به بعد التنازلات التي قدمها العثماني في أثناء تشكيل الحكومة[٤٣].

---

(٤١) انظر صحيفة «الصباح»، مقالة بعنوان: "التهافت يعري الصراع على الغنائم"، بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/XEqj38

(٤٢) انظر جريدة الشرق الأوسط، مقالة بعنوان: "ابن كيران: ما يتعرض له «العدالة والتنمية « زلزال كبير»، بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٧م https://goo.gl/ex4jWW

(٤٣) انظر تحقيقاً إخبارياً بعنوان: "خيوط الانقلاب الداخلي على بنكيران"، بقلم علي أنوزلا، بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٧م، على موقع "لكم» Lakom2.com https://goo.gl/uFZcW4

كما تحدث بعض قيادات الحزب عن «خيانة»، وعن «مؤامرة»، وعن تقديم «تنازلات»[٤٤]، ولذلك، عندما اجتمعت الأمانة العامة للحزب في ١٠ مايو ٢٠١٧م في غياب الأمين العام بنكيران، الذي كان حينها يؤدي مناسك العمرة في البقاع المقدسة، تجنبت القيام بتقييم ما حدث في الحزب بعد تشكيل حكومة العثماني[٤٥]، وبدا أن الحزب يشهد ما يشبه الانشقاق بين أنصار بنكيران والموالين لرئيس الحكومة سعد الدين العثماني. ولعل الحزب لم يشهد مثل هذا الوضع منذ أزمة الانشقاق التي حدثت في صفوفه سنة ٢٠٠٦م[٤٦]. وفي أحسن الأحوال كان يشار إلى التجاذبات الحادة بين الطرفين، والانتقادات الشديدة التي وُجِّهت إلى العثماني وبعض الوجوه البارزة الأخرى التي قبلت بطريقته في تشكيل حكومته وتجاوزه شروط بنكيران، بوصفها تنوعاً في الآراء والاجتهادات، وأنها تُعبِّر عن مدى اتساع دائرة حرية الرأي داخل مؤسسات الحزب. لكنَّ الذي يسترعي الانتباه، هو أن هذه الانتقادات تتم، في كثير من الأحيان، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في شكل تدوينات، أو مباشرة عبر المنابر الإعلامية، وفي جميع الحالات، يوحي ذلك بوجود قدر من الإحباط والاحتقان في صفوف قيادات حزب العدالة والتنمية وأتباعه. وقد حاول بنكيران وبعض القيادات الأخرى ضبط إيقاع الانتقادات العلنية والاحتجاجات الموجهة إلى العثماني، وإرجاء عملية التقويم إلى حين اجتماعات مؤسسات الحزب للنظر في المكاسب والاختلالات[٤٧].

وهكذا يتضح أن حزب «العدالة والتنمية» المغربي يمر بمرحلة دقيقة وحرجة في تاريخه، تتمثل في أزمة داخلية لم تتحدد معالمها بعد، ولم يتبين مدى عمقها واتساعها، ولا كيفية الخروج منها، ولا انعكاساتها على تماسك الحزب في المستقبل، ولكنْ، يبدو أن مثل هذه الأزمة تمر بها أحزاب أخرى من داخل الائتلاف الحكومي الجديد وخارجه، من بينها: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال، وغيرهما، وهو ما يوحي، في حقيقة الأمر، بوجود خلخلة في بنية الطبقة السياسية المغربية ولدى النخب العاملة في المجال السياسي عموما.

خاتمة

كشفت مخرجات الانتخابات التي جرت في المغرب عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦م، عن تراجع الأحزاب التقليدية وكذلك الأحزاب الإدارية. كما بينت أزمة تشكيل حكومة بنكيران على إثر تشريعيات أكتوبر ٢٠١٦م، تغيُّر المزاج السياسي للقوى الاستراتيجية الفاعلة في المغرب، بالمقارنة مع الوضع الذي كان عليه عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م، وقد يكون ذلك من باب الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية؛ إلا أن الحزب المتقدم في الانتخابات، وهو حزب «العدالة والتنمية»، لم يدرك هذه التحولات، وظل مصراً على إدارة مسار تشكيل الحكومة وفقاً

---

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) انظر الجريدة الإلكترونية المغربية «ناس هيس» بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٧م، مقالة بعنوان: "حزب العدالة والتنمية يخبئ الأزمة بالمصباح» https://goo.gl/cFhf5j

(٤٦) انظر صحيفة «الرياض»، بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦م، حول تأسيس حزب الفضيلة، مقالة بعنوان: "المغرب: انسحاب جماعي من داخل العدالة والتنمية نحو النهضة والفضيلة» https://goo.gl/WtHkBo

(٤٧) ذكر سليمان العمراني، نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية أن بنكيران وجه مسؤولي الحزب ومناضليه إلى "عدم الخوض في تداعيات تشكيل الحكومة وأغلبيتها وانتظار انعقاد هيئات الحزب المعنية لإنجاز التقييم المؤسساتي الذي لن يضير الحزب أن يرتب عليه ما قد يتطلبه من ترصيد للمكاسب أو تصحيح للاختلالات». انظر موقع سي إن إن عربي، مقالة بعنوان: «الانتقادات داخل حزب العدالة والتنمية تزداد.. ونائب ابن كيران يطلب ما يشبه الصمت»، بتاريخ ١ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/oeHFLz

للقواعد التي حُدِّدَتْ على إثر حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١م الاحتجاجية. فبقدر ما أصبح هذا الحزب مطمئناً نسبياً إلى النظام والطبقة السياسية، واستطاع الاندماج في المنظومة الحاكمة، بقدر ما كان خطاب أمينه العام، رئيس الحكومة السابقة عبدالإله بنكيران، وطريقة قيادته مفاوضات تشكيل الحكومة غير مقبولين من مراكز القوى وأقطاب الدولة العميقة، أو ما يُطلق عليه في المغرب (المخزن)، ولعل هذه الأطراف كانت تتوقع انتخاب أمين عام جديد للحزب في مؤتمره الثامن الذي كان يُفترض أن ينتظم قَبْلَ الاستحقاقات التشريعية لسنة ٢٠١٦م؛ إلا أن تأجيله من قِبَلِ قيادة الحزب (تم التأجيل في مؤتمر استثنائي انعقد في شهر مايو ٢٠١٦م) كان من أجل منح أمينه العام إمكانية تولِّي ولاية حكومية جديدة، علماً بأن القانون الداخلي للحزب لا يسمح للأمين العام بأن يحتفظ بمنصبه لأكثر من ولايتين.

إن قبول العثماني بشروط الأحزاب المقابلة له بقيادة حزب التجمع الوطني للأحرار، كان اعترافاً بتحمُّل بنكيران مسؤولية المأزق الذي أدى إلى إعفائه، وهو ما يضع علامات استفهام حول مصيره ومستقبله السياسي. غير أن الأزمة الداخلية التي يشهدها الحزب قد تدفع به إلى تأمين مستقبل سياسي لبنكيران بتحوير النظام الداخلي للحزب كي يُسمح له بالبقاء في الأمانة العامة دورة ثالثة، ومثل هذا الخيار قد يلجأ إليه أنصاره للوقوف على ما يمكن أن يروه «تصفية سياسية» لشخصية ذات «كاريزما» تجرأت على «مواجهة» بعض مراكز القوى في الدولة، والتي كان بنكيران يشير إليها دائما بـ«قوى التحكُّم».

كما أن اندلاع موجة احتجاجات جديدة، مثل التي حدثت منذ حوالي ستة أشهر في مدينة الحسيمة بالشمال المغربي، والتخبط الملاحظ في مواجهتها من الناحية السياسية، والإعلامية الرسمية، والأمنية أبرز عدم قدرة النُّخب المسيّرة على التفاعل مع تطلعات بعض الفئات والشرائح الاجتماعية؛ ما يعني أن هناك تحديات سياسية متعددة سيواجهها حزب «العدالة والتنمية» الذي يقود الحكومة ربما لا يقدر، خلال الفترة القادمة، على تحمُّل مسؤولية السياسات التي ستتخذها أو تترتب على توجهات بعض مكوناتها.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الإيرانية والآسيوية، ودراسات الطاقة، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 6892 Fax: (+966 11) 4162281
E-mail: research@kfcris.com